محددات التضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1970-2012

أ. سعاد جبار
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
djebbar-souad@hotmail.fr

د. لطيفة بن يوب
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس/ الجزائر
latifasanaa@yahoo.fr

Determinants of the inflation in Algeria: An Empirical Study for the period 1970-2012

Souad Djebbar & Latifa Benyoub
University of Djilali Liabes Sidi Bel Abbes –Algeria

Received:07 June 2014 Accepted: 27 Dec 2015 Published: 30 June 2015

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي ومعدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال فترة 1970-2012، وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك بعد استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الاقتصاد الجزائري، السياسة النقدية، التكامل المشترك.

رموز jel: *E2, E31, E37*

Abstract:

Commercial Banks aim to attract customer deposits through the development of their savings awareness. This can be through providing variety of banking products and services for the various segments of society on the grounds that banks are a key source in the funding process. In front of this image, we must assess the role of Algerian commercial banks in bringing savings through some analytical standards which are used for this purpose.

Keywords: *commercial banks, attract deposits, credit activity, fixed capital.*
(JEL) Classification *: E2, E31, E37.*

تمهيد:

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة النشأة لها العديد من المظاهر والأشكال، والتي تشمل[1]:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور و تضخم الأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وعند النظر إلى أدبيات الاقتصاد، يمكن التمييز بين مصدرين رئيسين للتضخم[2] هما: العوامل الناشئة من جانب الطلب، تغذيها السياسات النقدية والمالية التوسعية؛ وعوامل جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الإنتاج، فالمصدر الأول يندرج تحت ما يسمى بالمدرسة النقدية (*Monetary School*)، في حين يمكن إدراج المصدر الثاني تحت مظلة المدرسة البنيوية (*Structural School*)

حيث ترى المدرسة النقدية أن التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة نسبية في الأسعار المحلية، ما يعني أن رصيد النقود الحقيقية والإنتاج لن يتأثرا. أما المدرسة البنيوية، فإنها تركز على دور القيود والمحددات التي تؤثر في جانب العرض، كأحد أسباب النمو النقدي، ومن ثم كمصدر للتضخم.

إذ ينتج التضخم من وجهة نظر هذه المدرسة عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي.

ويرى صندوق النقد الدولي في إطار تشخيصه لظاهرة التضخم، أنها مشكلة نقدية ناتجة عن الزيادة في كمية النقود بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات، كما يربط الصندوق بين التضخم والزيادة في حجم الإنفاق العام، حيث يرى بأن تمويل النفقات العامة تتم غالبًا من خلال الاعتماد على مصادر تضخمية نتيجة الإفراط في إصدار النقود لتمويل عمليات الإنفاق سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، كما أن تمويل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية تتم من خلال مصادر تضخمية، حيث تلجأ البلدان النامية إلى زيادة الكميات المصدرة من البنكنوت لتمويل الزيادة في حجم الإنفاق العام، وبالتالي المساهمة في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كما تؤدي الزيادة في حجم الاستثمارات الحكومية بنسبة أكبر من الزيادة في حجم المدخرات القومية إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد، وذلك لأن تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات غالبًا ما يتم من مصادر تضخمية[3] وذلك بالاعتماد على القروض الخارجية أو الإصدارات النقدية الجديدة.

وباعتبار التضخم التحدي الرئيسي لاقتصاد أي بلد، تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد المتغيرات الاقتصادية المسببة للتضخم في الجزائر، وذلك من خلال علاقات قياسية تقديرية للوصول إلى نتائج واضحة،

DOI: 10.12816/0011888

ومدى الدور التي تلعب هذه المتغيرات كلا على حده في تحديد اتجاه التضخم، وكذلك تحديد نسبة تأثير كل عامل منفردا على مستوى التضخم.

أولا. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول محددات التضخم ونذكر من بينها:

1. **دراسة بن بوزيان محمد و بن عمر عبد الحق** (2007) [4]: والتي تهدف إلى دراسة ما اذا كان التضخم في كل من الجزائر وتونس ظاهرة نقدية أم لا خلال الفترة 1995-2001 باستخدام طريقة التكامل المشترك واختبار السببية، وبينت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النقود والأسعار وعدم وجود أية علاقة سببية بينهما في كلا البلدين، مما يعني أن التضخم في كل من الجزائر وتونس ليس ظاهرة نقدية.

2. **دراسة *Samuel A. Laryea &Ussif Rashid Sumaila* (2001)** [5]: حاولت الدراسة شرح المحددات الرئيسية للتضخم في تنزانيا سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير حيث بلغ معدل التضخم حوالي 30 ٪ في سنة 1990 وانخفض إلى حوالي 13 ٪ في نهاية عام 1998 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، استنادا إلى بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992- 1998 والمتغيرات التالية: M وGDP و EXC وتشير النتائج إما في المدى القصير أو على المدى الطويل، أنه يتأثر أكثر بالعوامل النقدية و إلى حد أقل بالتقلبات في الناتج أو انخفاض سعر الصرف.

3. **دراسة عماد الدين المصبح (2006)** [6]: وقد بحثت الدراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في سورية، باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية، وبينت النتائج أن هناك أثر طويل الأجل بين كل من مؤشر الركود الاقتصادي ومؤشر السياسة النقدية على التضخم في سورية. وكذلك تبين أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل متجهة من هذين المؤشرين إلى مؤشر التضخم.

4. **دراسة *Husain AL-Omar* (2007)** [7]: وأوضحت الدراسة العوامل المؤثرة على التضخم في الكويت خلال الفترة 1972-2004 باستخدام اختبار التكامل المشترك وباستعمال ثلاثة متغيرات: التضخم الأجنبي والمعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وأشارت النتائج الى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم المحلي ونظيره الخارجي بينما ثبت وجود هذه العلاقة بين التضخم وبقية المتغيرات.

5. **دراسة *Malin Andersson*** (2009) [8]: بحثت دراسة محددات التضخم و مستوى الأسعار لدول منطقة اليورو، باستخدام طريقة بانل خلال الفترة 1999-2006 وتشير النتائج أن مستوى الأسعار في كل دول منطقة اليورو يتحدد عن طريق الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي بدوره تحدده مستويات الإنتاجية و الاستهلاك.

6. **دراسة حسن بن رفدان الهجهوج (2009)** [9]: وتهدف دراسة إلى تبيان محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1980-2007 باستخدام بيانات سنوية على شكل بيانات مجتمعة لدول المجلس

وباستعمال طريقة التكامل المشترك وكذا تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية للمتغيرات التالية: معدل نمو عرض النقود، معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، معدل التغير في أسعار النفط، معدل نمو حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص ، مستوى التضخم العالمي ، معدل نمو الطلب الكلي، و أظهرت النتائج أن هناك تكامل في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدى الطويل، ولكن بين نموذج تصحيح الخطأ أن مستوى أسعار النفط و معدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في دول المجلس سواء على المدى الطويل أو القصير ،كما أوضحت نتائج الدراسة مدى استجابة مستوى التضخم للتغير في المتغيرات الاقتصادية من خلال تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية.

7. **دراسة محمد بن عبد الله الجراح** (2011) [10]: وتفحص العوامل التي تؤثر على التضخم باستخدام المتغيرات التالية: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الإنفاق الحكومي وعرض النقود ومؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات ودرجة الانفتاح الاقتصادي وأسعار النفط و سعر الصرف، واستعمال نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع (ARDL) خلال الفترة 1970-2007، وأوضحت النتائج أن معدل التضخم في المملكة مرتبط بالعوامل الخارجية: إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات ودرجة الانفتاح وكذا تأثير السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو النقود سواء على المدى القصير أو الطويل.

8. **دراسة *Giorgia Albertin* (2013)** [11]: وتبحث الدراسة في المحددات القصيرة والطويلة المدى للتضخم في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 باستخدام اختبار السببية وVEC واستعمال المتغيرات التالية: مستوى الأسعار وسعر الصرف الاسمي وعرض النقود بمعناه الواسع وسعر النفط ومؤشر أسعار الواردات و الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي وكذا البحث عن العوامل الأساسية وراء ارتفاع التضخم منذ أوائل سنة 2012، وتشير النتائج إلى أن المعروض النقدي و أسعار السلع المستوردة هي العوامل المحددة للتضخم في الجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل وأن مكافحة التضخم تتطلب مزيجا من السياسات النقدية والمالية المصحوبة بإصلاحات هيكلية من خلال الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية برفع سعر الفائدة.

ثانيا: المتغيرات المؤثرة في التضخم في الجزائر

تتعدد أسباب التضخم في الجزائر، بحيث لا يمكن حصرها في العوامل النقدية فقط، و إنما تتعداها إلى أسباب أخرى. فمن خلال الشكل أدناه يمكننا تمييز ثلاث مراحل للتضخم في الاقتصاد الجزائري وهي كما يلي:

- قبل سنة 1990: لم تتمكن السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها، خصوصا الاحاطة بظاهرة التضخم باعتباره الهدف الأساسي لها، والسبب في ذلك لأنها